



**استمرت مجموعة إدارة
المخاطر خلال العام 2019م
في العمل بما يسهم في
تحقيق الفعالية لنظام إدارة
المخاطر وتطبيق أفضل
الممارسات للتأكد من أن
أنشطة الأعمال المصرفية
للبنك تحقق توازناً ملائماً
بين العائد والمخاطر
المتوقعة.**

قد يتعرض البنك خلال ممارسته لأنشطته إلى مخاطر حالية ومستقبلية، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعة إدارة المخاطر بالبنك المستولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ومكافحة مخاطر الاحتيال وأمن المعلومات، والالتزام بمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ولجته بازل، وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 29 إلى 34 باعتبارها مكملة لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص أهمها فيما يلي:

استمرت مجموعة إدارة المخاطر خلال العام 2019م في العمل بما يسهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتطبيق أفضل الممارسات للتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر على ثلاث ركائز، هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مجموعات وقطاعات الأعمال بالبنك، وذلك بناءً على تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات لجنة بازل.

ف لدى البنك أطر عمل لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات ومخاطر السوق. كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتواءم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية:

1) مخاطر الائتمان:

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، نظراً لتعرضه لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية، وينقسم عمل مخاطر الائتمان إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

أ. قياس درجة المخاطر الائتمانية:

يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم البنك نظام تقييم متطور معد للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وعملاء المصرفية الخاصة وكذلك للمؤسسات المالية وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء حيث يستخدم البنك نماذج تقييم خاصة بتقييم عملاء المنشآت المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بخلاف النموذج المخصص لتقييم عملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة، كما أن البنك قد شرع في تطبيق نظام لقياس تقييم درجة مخاطرة العملاء الأفراد والذين يتم منحهم التمويل من خلال برامج تمويلية معتمدة.

ب. مخففات وضوابط مخاطر الائتمان:

يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق: عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قدرة العميل على سداد الالتزامات التمويلية، وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية والخسارة الائتمانية المحتملة وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات مقابل التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات القابلة للتسييل والتنفيذ بشكل أسرع، حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات

والأصول لصالح البنك أو الرهن / التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية، إضافة إلى التنازل المؤبد عن عوائد المشاريع في حال تمويل مشاريع محددة كذلك وجود كفالة مقابل التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث كما يتم استيفاء كفالة برنامج كفالة الداعم لتمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة متى ما انطبقت شروط ومعايير البرنامج علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويله تتضمن معايير ائتمانية محددة إضافة إلى تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة العمل على عدم وجود تركيز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.

ج. الرقابة والتقارير:

يتم إجراء مراجعة ائتمانية سنوية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع العملاء الحاصلين على تمويل تجاري من خلال مصرفية الشركات والمصرفية الخاصة للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويلي وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام.

يتم اعتبار وتصنيف عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده.

يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها وعند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات، كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتويًا على تحليل للتركيزات الائتمانية ومقارنتها بالنسب المعتمدة وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك

(2) مخاطر السوق:

تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تتعرض له معظم أنشطة البنوك، حيث أن التذبذب في أسعار هوامش الربح والعملات يؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية ينتج عنها ارباح أو خسائر للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التغيير المفاجئ والمرتفع في أسعارها قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدره البنك التمويلية. وتشتمل مخاطر السوق على عدة انواع من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي كالتالي: - **مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح:** وتعريف مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغييرات في اسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغييرات في الاسعار إما بسبب تحركات السوق عموماً، أو بسبب المصدر / اسباب معينة للمقترض. و**مخاطر العملات الأجنبية:** وهو الخطر الناتج عن تأثير التقلبات في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك. و**مخاطر الاستثمار في الأسهم:** وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الاسهم وبالتالي التأثير على ربحية البنك وحقوق المساهمين. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك، وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى: **محافظ المتاجرة:** وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الاجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الاجنبية. و**محافظ لغير اغراض المتاجرة:** وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير اغراض المتاجرة في المقام الاول بسبب عدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغيير في الاسعار مع تنفيذ عمليات إعادة الاستثمار.

(3) مخاطر السيولة:

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معين بصفة خاصة، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالية عدم قدره البنك على تلبية متطلبات التمويل بتكلفة معقولة (مخاطر تمويل السيولة)، أو عدم القدرة على تصفية مراكزه بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السوق).

حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة:

تعمل إدارة مخاطر السوق على وضع الحدود والرقابة لمدى الالتزام بها وذلك من خلال تطبيق السياسات والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق على المستوى الاستراتيجي بموجب المهام والمسئوليات الموكلة لها. كما أنه يتم تعيين حدود المحافظ والمنتجات وأنواع المخاطر استناداً إلى حجم السيولة في السوق والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها وتحليل العمليات المنفذة والحد المستخدم من الحدود.

تصنف إدارة مخاطر السوق على أنها إدارة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تنفيذ سياسات مخاطر السوق بفاعلية، كما أنها مسؤولة عن تطوير أساليب ومنهجيات إدارة مخاطر السوق في البنك وآليات القياس والافتراضات السلوكية للسيولة

والاستثمار، والابلاغ فوراً عن أي تجاوزات للحدود المقررة إلى الإدارة العليا وفق آليات وإجراءات صارمة موافق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الابلاغ عن التعرض لمخاطر السوق وتجاوزات الحدود بانتظام إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

عمل البنك على تنويع مصادر التمويل بهدف الحد من التعرض لمخاطر السيولة مما يقلل من درجة التركيز والحفاظ على مستوى مقبول من الاصول القابلة للتسييل، بالإضافة إلى وضع عدد من السياسات والمعايير لإدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير خطة طوارئ بما يتماشى مع أفضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة. كما تتم مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري وتخضع لموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. كما توجد عناصر رقابة إضافية غالباً ما تعمل على المحافظة على مستوى التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة الجاهزية في حال وقوع أحداث عكسية مثل (اختبارات التحمل وإجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة) حيث يؤدي الحصول على نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري إلى تحديد تأثير التغييرات في معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وعوامل المخاطر الأخرى على الربحية وكفاية رأس المال للبنك والسيولة، وترسل نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتقييم الاثر المالي المحتمل في حالة حدوث أحداث استثنائية. وقد عملت مجموعة ادارة المخاطر خلال العام 2019م على تحسين أداء المنظمة التقنية التي تساعد في عملية قياس مخاطر السيولة وادارة الموجودات والمطلوبات واعداد الدراسات المتعلقة بذلك وكذلك التقارير واختبارات التحمل كجزء من المنظومة التي تم العمل على تطويرها في أنظمة قياس المخاطر المالية بأنواعها المختلفة.

(4) مخاطر العمليات:

تُعرف مخاطر العمليات بمخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم التقنية أو الاحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية -ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة-. فمخاطر العمليات هي مخاطر ملازمة ومتأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات ونظم البنك التقنية، والتي تنتج عن عوامل داخلية بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تنشأ من عوامل خارجية، ومراعاة لذلك، انتهج بنك البلاد استراتيجية تعتمد على المشاركة الفعالة من الادارة التنفيذية في إدارة هذا النوع من المخاطر لما لها من تأثير على مختلف أنشطة البنك، حيث يسعى البنك باستمرار للعمل على الحد من تأثيرات مخاطر العمليات لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وذلك من خلال:

- أ. تحليل وتقييم الاهداف والانشطة الفرعية والعمل على خفض التعرض لمخاطر العمليات.
- ب. التعرف على مخاطر العمليات في المنتجات القائمة والجديدة وأنشطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات التالية: حصر الخسائر التشغيلية بهدف التعرف على الفجوات الرقابية التي أدت إلى تلك الخسائر والعمل على وضع الإجراءات

الحساسية العالية، والتي قد تتكون بسبب التطور الرقمي داخل المنظمة.

ج. الاشراف على عملية الالتزام بالأدلة التنظيمية الصادرة بهذا الشأن والتأكد من تطبيق الضوابط المرتبطة بالأمن السيبراني

استمرارية الأعمال

يدرك البنك مدى أهمية استمرارية الأعمال، ويتبنى خطة فعّالة لاستمرارية الأعمال تتيح له الاستجابة الفورية والمناسبة لأي أحداث خطيرة أو طارئة. فنقذ البنك خلال عام 2019م اختبارين شاملين بهدف ضمان فعالية هذه الخطة. كما تم تنفيذ اختبار للتعافي من الكوارث استمر على مدار عشرة أيام واستهدف أنظمة البنك، حيث تم نقل هذه الانظمة إلى مركز التعافي من الكوارث في البنك. وسيواصل البنك تحديث وتطوير إمكانياته على صعيد التعافي من الكوارث، وتوفير التدريب المستمر فيما يتعلق باستمرارية الأعمال، وذلك لضمانجاهزية والاستجابة المثلى في حال وقوع أحداث خطيرة. وقد بدأ البنك بالفعل بتأسيس مركز جديد للتعافي من الكوارث، من المقرر أن يتم إنجازه خلال عام 2020م.

الالتزام

يعد الالتزام وظيفه مستقلة تقوم على تحديد وتقييم وتقديم النصح والمشورة، ومتابعة وإعداد التقارير حول مخاطر عدم التزام البنك بالأنظمة والتعليمات والتي قد تعرضه للعقوبات أو كل ما قد يؤثر سلبًا على سمعة البنك نتيجة عجزه عن الالتزام بالأنظمة واللوائح والضوابط أو المعايير التنظيمية والسلوكية السليمة والممارسات المهنية.

دور قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال

يؤدي قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال في البنك دورًا أساسيًا يتمثل في الحفاظ على السمعة والمصداقية، ومصالح المساهمين والمودعين، وحمايتهم من التعرض للعقوبات. ويتولى قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال عددًا من المهام والمسؤوليات العامة التي تندرج تحتها بعض الوظائف المحددة ومنها:

- تجنب المخاطر، وبشكل خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية.
- توثيق العلاقات مع الهيئات التنظيمية
- وضع الآليات وأطر العمل التي تضمن تجنب استغلال أي من القنوات المصرفية التابعة للبنك في ارتكاب جرائم مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
- مراجعة ومراقبة كافة إجراءات ومنتجات وخدمات ونماذج عقود واتفاقيات البنك، بهدف ضمان التزامها بكافة الأنظمة واللوائح المعمول بها
- رفع التقارير حول مشاكل عدم الالتزام وتقديم التوصيات بشأن إجراءات التعامل مع هذه المشاكل

مراقبة وتقييم مخاطر عدم الالتزام

يتولى قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال مسؤولية تقييم ومراقبة مدى فعالية تطبيق كافة الأنظمة واللوائح، والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية والتشريعية ضمن سياسات وتوجيهات وإجراءات ومنتجات وخدمات البنك.

التصحيحية للحد من تكرار حدوثها مستقبلا، وتقييم المخاطر الملازمة والمتأصلة في أنشطة البنك المختلفة والعناصر الرقابية الموجودة لمعالجة تلك المخاطر، وجمع مؤشرات المخاطر الرئيسية بهدف متابعة ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات كوسيلة انذار أولي قبل حدوث الخطر.

- ج. المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- د. التقييم المستقل والمستمر للعناصر الرقابية، والسياسات، والإجراءات وأداء أنشطة البنك.
- هـ. الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- و. تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالتقارير الدورية عن نتائج تقييم المخاطر والخسائر التشغيلية التي تعرض لها البنك والجراءات التصحيحية لها.

(5) مخاطر الاحتيال:

تعد مخاطر الاحتيال من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المنشآت بما في ذلك المنشآت المصرفية، لذا استمر البنك في سعيه لتطبيق أفضل الممارسات والمتطلبات من الجهات الرقابية والإشرافية للحد من تلك المخاطر. إذ عمل البنك على تطوير السياسات والجراءات ذات العلاقة وزيادة نشر الوعي بين موظفي وعملاء البنك بطرق وأساليب اكتشاف حالات الاحتيال، كما طبق البنك طرق للقياس والحد من مخاطر الاحتيال من خلال تنفيذ تقييم لمخاطر الاحتيال ووضع الضوابط الرقابية للفجوات بهدف الحد من حدوثها أو تكرارها، حيث يُطبق تقييم مخاطر الاحتيال على المنتجات القائمة والجديدة. كما طور البنك آليات الرقابة على العمليات ووضع مؤشرات لفحص تلك العمليات وفق المعايير المعتمدة. كما استمر البنك في تطوير الأنظمة اللازمة لزيادة فعالية المراقبة والمساعدة في كشف حالات الاحتيال وكذلك تحسين وسائل وقنوات الإبلاغ عن حالات الاحتيال أو الاشتباه بها لموظفي وعملاء البنك وأصحاب المصالح الآخرين بما يتوافق مع معايير وتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية وضمن إستراتيجية البنك للحد من المخاطر وجعلها ضمن الهوامش المقبولة.

(6) مخاطر أمن المعلومات:

مع تزايد الاعتماد المتنامي على تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات التقنية وما يصاحبه من مخاطر ناشئة ومحتملة قد تهدد وبشكل أساس الشبكة وأمن المعلومات، تعمل إدارة أمن المعلومات بالبنك على دعم نمو خدمات البنك التقنية عن طريق تقليل مخاطر المعلومات والتكنولوجيا وذلك بالتأكد من تطبيق معايير أمن المعلومات داخل البنك والتي تشمل الإتاحة، التكامل، والسرية. مع العمل على تقييم المخاطر بشكل مستمر لضمان تغطية جميع نقاط الضعف التقنية الموجودة في الخدمات او التقنيات المستخدمة من قبل البنك لتوفير الخدمات اللازمة للعملاء. ويشمل هذا التقييم لمخاطر أمن المعلومات النقاط التالية :

- أ. المشاركة في تقييم الخدمات و التغييرات الجديدة التي يتبناها البنك لتطوير أو تحسين خدماته الالكترونية .
- ب. تقييم الضعف الأمني في الخدمات التقنية، وذلك عن طريق عمل إجراءات فحص للثغرات الأمنية على الأنظمة ذات

مبادرات الالتزام

يسعى البنك إلى تحسين وتطوير ثقافة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لدى موظفيه وفي المجتمع ككل.

وتتمثل إحدى وظائف قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال في تنظيم حملات تثقيفية وتوعوية للسفراء والسفيرات حول قضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال. كما يجري البنك بشكل دوري برامج تدريبية حول الالتزام، تشمل تدريب مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لكافة السفراء والسفيرات، بهدف تعزيز معرفتهم واطلاعهم على كافة اللوائح المتعلقة بالالتزام، علاوة على تطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجالات الالتزام. ومن هذه البرامج برنامج شهادة مسؤول التزام معتمد، والذي يستهدف سفراء قطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى الدورات التدريبية عبر الإنترنت لسفراء وسفيرات البنك، وبرامج التدريب للسفراء والسفيرات الجدد والتي تركز على مواضيع الالتزام ومكافحة غسل الأموال. كما يشمل التدريب في هذا الإطار مجلس إدارة البنك، حيث يتم التركيز على تعزيز معرفة أعضاء المجلس بالأنظمة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

كما ينظم القطاع مبادرات توعوية مجتمعية بالتعاون مع الجامعات، بهدف عقد محاضرات توعوية للطلاب.

يلتزم البنك باتباع الأنظمة والقوانين واللوائح التنظيمية بهدف حماية البنك وعملائه من المخاطر. وقد تم إعداد الوثائق اللازمة لموظفي البنك، والتي تتناول التطبيق الصحيح للأنظمة وللوائح ومعايير الالتزام عبر وثائق البنك المختلفة كالسياسات والأدلة والإجراءات ذات الصلة.

سياسة الموارد البشرية

يعتبر التزام البنك بتطبيق الأنظمة واللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات واحداً من أهم قواعد وعوامل نجاحه وتميزه وحفاظه على سمعته ومصداقيته. وعليه، كان من الإلزامي أن يتعرف جميع سفراء وسفيرات البنك على أهمية الالتزام باللوائح التنظيمية والتعليمات والسياسات المتعلقة بعمل البنك والمهام الموكلة إليهم، وتطبيقها دون أي خرق أو تقصير.